

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٧ يونيو ٢٠٠٥

مستلزمات العوجة أول مشكلات تجارة التخليص ضمن اتفاقية الكويز

في إطار زيارة الدكتور تظليل الأسبوع الثالث من شهر مايو الماضي إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومقابلته مع الرئيس بوش، كانت المباحثات تدور حول تطوير العلاقات المصرية الأمريكية خاصة من خلال تشجيع الاستثمارات في شتى المجالات التجارية أو الصناعية المختلفة بين البلدين والتي من المتوقع خلالها حدوث طفرة وتنمية جادة في حجم الاستيراد والتصدير بين البلدين.

ولاسيما موضوع الساعة الآن بهذا الصدد هو بروتوكول الكويز والذي يعمل على تعظيم الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة من قبل المصانع التي لابد وأن تطبق عليها شروط الكويز، فالاتفاقية تنص على استيفاء المنتج بنسبة ٣٥٪ مطابقاً لشروط الكويز لتؤهله إلى التصدير للولايات المتحدة الأمريكية ولابد أن تحتوى تلك النسبة على ١١.٧٪ من المنتج المصدر به علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالإنتاج الإسرائيلي سواء من مستلزمات أو خامات أو خبرات أو تكلفة شحن. لذلك كان المنفذ المصري المواجه للمنطقة الجمركية الإسرائيلية «ننزاناء» هو جمرك «العوجة» لكل عمليات الشحن البري بين البلدين والذي من خلاله تقوم السيارات الناقلة بعمل التخليص الجمركي اللازم والأشعة اللازمة ثم تنتقل تلك الناقلات إلى العريش ثم

المنطقة الصناعية التي يوجد بها المصنع المؤهل حسب اتفاقية الكويز. لذلك كان لابد من التنويه على أن هذه المنطقة الجمركية لم تعد بالشكل اللازم لاستيعاب تدفق هذا الكم الهائل من الشحنات من خلال هذا المنفذ، حيث تبعد منطقة العوجة عن القاهرة بحوالي ٤٣٠ كم وتبعد عن العريش بـ ٨٥ كم والجدير بالذكر أنه تم تسجيل ٣٩٧ مصنعا مؤهلا بوحدة الكويز بوزارة التجارة الخارجية والصناعة حتى الآن رغم أن داخل منطقة العوجة الجمركية لا يوجد إلا مكتب تخليص جمركي واحد تابع لشركة حكومية يعتبر مهجوراً للأسف ومكتب آخر بالعريش يمتلك الأوناش والمستلزمات اللازمة لتفريغ وقصص الناقلات وشركة شحن قائمة بالقاهرة ولكنها

ترسل مستخلصيها الآن إلى هناك لعمل التخليص اللازم وأخيراً يجري تقديم بعض الأوراق لفتح مكتب خاص بشركة شحن كبيرة لتكون قائمة هناك بمنطقة العوجة ذاتها. والمثير للجدل أنه لا توجد وسيلة اتصال مباشرة بأي شخص داخل المنطقة الجمركية حيث



ماجد النخيلي
مسئول التسويق بشركة
دي إتش إل دافرس

لاتعمل شبكتي الحصول هناك وبالتالي تصعب متابعة إجراءات التخليص الجمركي مع المستخلص المنفذ للتعليمات وبالطبع يصعب معرفة وقت الإفراج الجمركي النهائي لمتابعة النقل من العريش إلى المنطقة الصناعية المؤهلة. أما السؤال هنا فهو لماذا لم يتم عمل دراسة جدوى سليمة لتلك المنطقة قبل العمل بها؟ ولماذا لم يتم توفير الاستثمارات اللازمة قبل البدء في العمل بالبروتوكول بالشكل المناسب الذي يستوعب هذا الكم الهائل من الشحنات الواردة؟ ولماذا لم يتم تطوير المعدات والمستلزمات المستخدمة هناك للاستعداد الكافي قبل الإعداد لتلك الاتفاقية؟ أخيراً وليس بآخر، كان لابد من التنويه بالمستلزمات المطلوبة واللازمة لإجراءات التخليص الجمركي على الرسائل حسب نظام التخليص الخاص بكل مصنع على حدة كما يلي:

(١) منطقة حرة: لابد من توافر إقرار واردات المنطقة الحرة ورقم المتعاملين مع الجمارك

- (٢) وارد نهائي: لابد من توافر مايلي:
 - رقم المتعاملين مع الجمارك.
 - السجل الصناعي.
 - شهادة منشأ موثقة من السفارة المصرية بإسرائيل والغرفة التجارية.
 - البطاقة الضريبية.
 - شهادة التسجيل في ضريبة المبيعات.
 - بطاقة الاحتياجات أو خاتم هيئة الاستثمار.
 - صحيفة الاستثمار أو قرار المنشأة.
 - إقرار القيمة مصحوباً بصحة توقيع من البنك.
 - التفويضات اللازمة للمستخلص مصحوبة بصحة توقيع من البنك.
- (٣) السماح المؤقت: لابد من توافر كل ما سبق في حالة الوارد النهائي بإضافة مايلي:
 - استمارة توكيد الأصناف.
 - تعهد بإعادة التصدير مصحوباً بصحة توقيع من البنك.
 - إقرار بإمسك دفاتر منتظمة مصحوبة بصحة توقيع من البنك.
- ثم يتم ختم كل من شهادة المنشأ والفاتورة التجارية وشهادة الجمارك النهائية بختم الكويز حتى يتم تأهيل المنتج بحسب شروط بروتوكول الكويز للتصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية ■